# الأزمة المالية في العراق الأسباب وسبل المعالجة

د. شيماء فارس محمد

Dr.SHAIMAA FARES MOHAMMED

كلية الحقوق / جامعة تكريت

Shy_law@yahoo.com

**المستخلص**

يمتاز العراق بنظام اقتصادي أحادي الجانب، يعتمد على العوائد النفطية، إذ يمثل النفط المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العامة للدولة ، فاكثر من 97% من الإيرادات هي إيرادات نفطية وتكاد لا تذكر الإيرادات غير النفطية، وقد يكون هذا السبب الرئيسي وراء الأزمة المالية التي يعيشها العراق اليوم ، إذ إن انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 مروراً بعام 2015 و عام 2016 وصولاً إلى منتصف عام 2017 قاد إلى هذه الأزمة المالية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على تنامي تلك الأزمة منها الفساد المالي وعدم ترشيد الإنفاق .

الأمر الذي دفع الدولة إلى إعادة النظر في سياستها المالية وقد انتهجت في ذلك سياسة الإصلاح؛ وذلك للتخلص أو على اقل تقدير تخفيف وطأة الأزمة المالية، إلا إن الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة كانت حلول ترقيعيه مؤقتة والاهم من كل ذلك الكثير منها كان مخالف للقواعد الدستورية والقانونية ، الأمر الذي دفع الكثيرين للتفكير بشكل جدي للبحث عن سبل مواجهة تلك الأزمة ، والوصول إلى حلول حقيقة جذرية طويلة الأمد ، وقد تتمثل انجع الحلول بـ ( تطوير مصادر الإيرادات ، والقضاء على الفساد المالي ، وترشيد الإنفاق .

# The Financial Crisis in Iraq Causes And Ways Of Treatment

**Abstract**

Iraq is characterized by a unilateral economic system that relies on oil revenues. Oil is the main source of finance for the state's treasury. More than 97% of revenues are oil revenues and almost negligible non-oil revenues. This may be the main reason behind the financial crisis in Iraq today , Since the collapse of oil prices since mid-2014 through 2015 and 2016 until mid-2017 led to this financial crisis, in addition to other factors helped to grow the crisis, including financial corruption and lack of rationalization of spending.

Which led the state to reconsider its fiscal policy and followed the reform policy to eliminate or at least alleviate the impact of the financial crisis. However, the reforms introduced by the government were temporary, and most importantly, contrary to constitutional and legal rules. , Which has led many to seriously reflect on the search for ways to deal with this crisis and to reach long-term radical solutions. The most effective solution may be to develop revenue sources, eliminate financial corruption.

**المقدمة**

إن انهيار أسعار النفط، وسيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من العراق، أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي ووضعته في أزمة مالية ، فوفقا لصندوق النقد الدولي، انكمش الناتج الإجمالي المحلي للبلاد بنسبة 2.9% في عام 2014، ووصل معدل البطالة إلى 25.%فقد صنف البنك الدولي العراق من أسوء الأماكن في العالم الخاصة بالأعمال التجارية، في عام 2016، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية للبحث عن حلول لمعالجة الأزمة المالية إلا إن هذه الحلول كانت وقتيه والأسوأ من ذلك إنها لم تستطع حل الأزمة حتى بشكل مؤقت ، فأول الحلول الذي اتخذته الدولة هو الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتمويل بعض العجز في الموازنة العامة للدولة ، بالإضافة إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة إلا إن اغلبها كان يمثل خرق للمبادئ الدستورية والقانونية.

لذلك نرى إن هذه الأزمة التي يمر بها العراق تتطلب إصلاحات أساسية وجذرية على المدى الطويل ، هذه الإصلاحات لان تنجح إلا في اتباع ثلاث خطوات ، الأولى تمثل البحث عن مصادر جديدة للإيرادات وتنمية الموجود منها وعدم الاكتفاء بإيرادات النفط ، الخطوة الثانية وتكاد تكون الأهم تتمثل في القضاء على الفساد المالي المستشري في اغلب مفاصل الدولة ، في حين إن الخطوة الثالثة تتمثل في اعتماد سياسية ترشيد الإنفاق.

وبعد هذه النبذة المختصرة عن الموضوع ينبغي لنا أن نتعرف على أهمية الموضوع والمشكلة التي دفعتنا للبحث فيه وفرضية الدراسة ومنهجيتها وهيكليتها وذلك في النقاط الآتية :

**أولاً: أهمية الدراسة**

تتجسد أهمية الدراسة في بيان اثر توالي حدوث الأزمات المالية في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص وما يرافقها من كساد وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي والمالي ، بسبب الاعتماد على النفط كمصدر أساسي إن لم يكن الوحيد في تمويل خزينتها العامة.

**ثانياً : مشكلة الدراسة**

تتمثل مشكلة لدراسة في ما تمر بها الدولة العراقية اليوم من أزمة في التمويل هذه الأزمة التي نتجت عن انهيار أسعار النفط ، وزيادة الأنفاق العسكري لمواجهة الجماعات الإرهابية في ذات الوقت ، الأمر الذي أدى إلى زعزعة مؤسسات الدولة بشكل عام .

**ثالثاً : فرضية الدراسة**

تفترض هذه الدراسة القيام بإصلاحات حقيقة وذلك من خلال إيجاد حلول طويلة الأمد تساعد على وضع سياسة مالية مستقرة ، وذلك بتنمية مصادر الإيرادات ، ومكافحة الفساد المالي ، وترشيد الإنفاق.

**رابعاً : منهجية الدراسة**

سنعتمد في هذه الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي ، من خلال تحليل النصوص القانونية والبيانات في ضوء أراء الفقهاء ، ومحاولة الوصول إلى نية المشرع العراقي لإيجاد الحلول القانونية السليمة واتباع سياسة مالية مستقرة.

**خامساً : هيكلية الدراسة**

سوف نقسم هذه الدراسة على مبحثين، يكون الأول للكلام عن مفهوم الأزمة المالية وأسبابها في العراق، أما الثاني فسوف يكون للكلام عن سبل معالجة الأزمة المالية في العراق ، وكما يأتي :

## المبحث الأول

## مفهوم الأزمة المالية وأسبابها في العراق

إن دراسة أسباب الأزمة المالية في العراق وسبل معالجتها تفرض علينا أولاً الوقوف عند مفهوم الأزمة المالية ، وبيان أسبابها في العراق لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول مفهوم الأزمة المالية وفي الثاني أسباب الأزمة المالية في العراق ، وكما يأتي:

### المطلب الأول

### مفهوم الأزمة المالية

**الأزمة في اللغة:** أزمة –ج ، أزم وإزم وأزمات الشدة والقحط ويقال تأزم الأمر أي اشتد وضاق وتأزم أي أصابته أزمة ، والأزمة أي الضيق والشدة . ويقال أزمة مالية وأزمة سياسية [19].

أما **المعنى الاصطلاحي** فيدور حول ذات المعنى فقد عرفت بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاقتصادية والاجتماعية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام [20].

### المطلب الثاني

### أسباب الأزمة المالية في العراق

ترجع أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق بالدرجة الأولى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي نتج عنها انهيار أسعار النفط فقد أتت بنتائج سلبية القت بظلالها على واقع حياة المواطن العراقي، إذ إن النظام المالي الريعي يمثل القلاع غير الحصينة للإصابة بعدوى الأزمة المالية ، فقد اثر انخفاض إيرادات النفط على خزينة الدولة بشكل كبير [21].

هذا و يعد النفط[22] المصدر الأول للإيرادات العامة في العراق ، أي إن الإيرادات النفطية تكون المصدر الوحيد تقريباً لتمويل الأنفاق العام للدولة [23] ، فإذا ما نظرنا إلى مصادر تمويل الخزينة العامة في العراق على مر

---

([19]) مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث : المعجم الوسيط ، ط 4 ، مطبعة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004 ، ص 16.

([20]) د. مصطفى حسني مصطفى : الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة المنصورة تحت عنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية ) للفترة من 1–2ابريل 2009 ، ص2.

([21]) د. رمضان صديق : دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة المنصورة تحت عنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية ) للفترة من 1–2ابريل 2009 ، ص21.

([22]) ـ النفط في اللغة هو : نِفط: نَفَطَ–نَفَطا غضب أو أحترق غضباً ، وكذلك تنط، ونفطت العنزة : عطست ، ونفطت القدر: غلت ، ونفط الرجل : تكلم بما لا يفهم ،والنِفط (بكسر النون)،دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى به والنفاط، جمع

السنوات ، نجد استحواذ الإيرادات النفطية على حصة الأسد من إيرادات تمويلها، الأمر الذي جعل المالية العامة للدولة تتأثر بالتقلبات التي تحصل في أسعار النفط ، فإذا ما ارتفعت أسعار النفط نجد فائض في الموازنة العامة وعلى العكس من ذلك ، يتنامى العجز وتحل كارثة الأزمة المالية في حالة انخفاض أسعار النفط [24]، كما عمدت الدولة إلى توسيع الإنفاق العام دون فرض ضرائب على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل للراغبين فيه، وان كان هذا التوسع على حساب القطاعات الإنتاجية فبدلاً من تطويع هذه الإيرادات لتطوير مشاريعها الإنتاجية توجه لأغراض استهلاكية ، كل هذا أفضى إلى تقويض منافع الريع النفطي الذي يشكل مركز الثقل في دخل الخزينة العامة في العراقي ، كما أسهم في تقليص الخيارات المتاحة أمام الدولة لانتهاج الأسلوب الصحيح نحو تحقيق أهدافها الأساسية . مما جعل الموازنة العامة للدولة رهينة التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في السوق العالمية [25].

هذا وإلى جانب انخفاض أسعار النفط، هناك الحرب التي يشنها العراق ضد التنظيمات الإرهابية ما يسمى بـ (الدولة الإسلامية/ داعش) والتي استنزفت أموال ضخمة من العائدات المالية للعراق مما ساعد في تنامي الأزمة المالية ، إضافة إلى الخسائر المادية التي تسبب بها تنظيم داعش في المدن والمناطق التي وقعت تحت سيطرته، وهي خسائر تقدر بعشرات المليارات من الدولارات ، إذ يعد الوضع الأمني الهش احد الأسباب التي زادت من تداعيات الأزمة المالية في العراق ، إذ إن ارتفاع نفقات الدفاع وتكاليف الحرب انعكست سلباً على الخزينة العامة للدولة ، سيما وان هذه التكاليف لا تقتصر على الأعمال العسكرية حيث التجهيز والتدريب والتعبئة والرواتب فحسب، وإنما تشمل أيضاً نفقات تعويض ذوي الشهداء وعلاج الجرحى وإعانة الأرامل والأيتام وإعادة تأهيل وصيانة ما دمرته الحرب، وهذه بمجملها تمثل نفقات إضافية تثقل كاهل الدولة . بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي والإداري ، وضعف القطاعات الإنتاجية المتمثلة بـ ( القطاع الزراعي والصناعي ) وتراجع السياحة من الأسباب الرئيسية للازمة المالية التي يشهدها العراق الأن.

---

نفاطة ونفاطون: مُستخرج النفط من معادنه . الإمام العلامة ابن منظور: الإمام العلامة ابن منظور: لسان العرب ،المجلد 4، دار الحديث ، القاهرة ،2003 ، ص241.

ـ ولفظة النفط عربية سامية قديمة جداً وكانت تستخدم في اللغات السامية القديمة كلمة (نافتا أو نايفتا ) وقد اقتبستها اللغة اليونانية من العرب وحتى الفارسية التي تسميها (نافت أو نافاتا) والتي تعني قابليتها للسريان. مروان حسين احمد طه الدباغ : الحماية الجنائية للمنشآت النفطية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، 2015 ، ص9 .

([23]) علي عبد محمد سعيد الراوي : الموارد المالية النفطية العربية وإمكانية الاستثمار في الوطن العربي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 ، ص 16.

([24]) حيدر كاظم مهدي : انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 5 ، ع 1، 2015 ، ص112.

([25]) سكنه جهيه فرج : العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014 ) ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي ، ع26 ، حزيران 2015 ، ص 62 .

## المبحث الثاني

## سبل معالجة الأزمة المالية في العراق

هناك الكثير من الحلول أو السبل التي يمكن من خلالها معالجة الأزمة المالية في العراق بشكل حقيق وفعلي ، وانجع هذه الحلول هي تنمية مصادر الإيرادات و مكافحة الفساد المالي في العراق ، وترشيد الإنفاق هذا ما سوف نتناوله في ثلاثة فروع ، وكما يأتي :

### المطلب الأول

### تنمية مصادر الإيرادات

تعد الإيرادات العامة من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة مستوى تطور السياسة المالية للدولة ، فكلما كانت الإيرادات العامة للدولة متنوعة وناتجة من مصادر مثل الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة وزيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية للدولة دل ذلك على تطور البلد[26] ، فقد سمح تحرير المالية العامة للدولة من الإيرادات النفطية في الأمارات العربية وقطر والبحرين وأجزاء من شمال أفريقيا ، بتوفير مجال واسع من اجل التنوع في الإيرادات [27]، لذلك يجب علينا البحث عن موارد مالية جديدة إلى جانب الموارد النفطية ومحاولة الاستفادة من إيرادات النفط بشكل أخر ، وان نرفع عالياً شعار تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية والعمل على تحقيقه بكافة الطرق في سبيل إيجاد موارد جديدة لا تعتمد بشكل أساسي وكلي على الإيراد الريعي[28].

**إذ** إن تفعيل دور الإيرادات غير الريعية في العراق بات ضرورة استراتيجية لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها الدولة ، فالتوجه نحو تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الإيرادات العامة ، من خلال بناء سياسة إيراديه متوازنة تبتعد تدريجياً عن الاعتماد على الإيرادات النفطية ، من خلال التركيز على تنمية الإيرادات البديلة لتمويل خزينة الدولة من مصادر الضرائب والرسوم والإيرادات من المؤسسات والقطاعات العامة المختلفة [29] ، والتحرير من الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات الريعية، التي لم تفلح من 2003 ولغاية موازنة عام 2016 في التخفيف من هذه الهيمنة [30] ، وتفعيل دور الدولة الذي اكد عليه

---

([26]) حيدر كاظم مهدي ، مصدر سابق ، ص 112.

([27]) Adeel Malik : Diversification of Middle Eastern Econmies is More a Political than an Economic Challenge , The Lebanese Center For Policy Studies , N 19 , March , 2016 , p14 .

([28]) بدر غيلان : دراسة في تنمية الموارد المالية ، مطابع دار الثورة ، بغداد ، بلا سنة نشر ، ص17.

([29]) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي و د. هيثم عبدالله سلمان و د. عبدالجبار عبود الحلفي و د. احمد عبد الصاحب و د. حيدر الفريجي : النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، ط1 ، 2007 ، ص ص 110-111.

([30]) د. ميثم لعيبي : الحكومة قادرة على توفير الحد الأدنى من تخصيصات الموازنة ، مقال منشور على الشبكة الدولية الأنترنت على الرابط :

http://economy-news.net/content.php?id=1639

الدستور في تنويع مصادر الإيرادات ، فقد نص الدستور على ( تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسسٍ اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)[31].

## المطلب الثاني

## مكافحة الفساد المالي في العراق

يعد موضوع الفساد من المواضيع المهمة التي باتت تهدد كيان الدول ،أصبح ظاهرة عالمية لا تقتصر على دولة معينه بذاتها وإنما تمتد إلى اغلب دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة ، ويتخذ الفساد أشكالا متعددة كونه قد استشرى في مفاصل الدولة وأضحى يرهق كاهلها بحيث يثقل موازنتها ، فيمكن القول إن ظاهره الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة عن مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها ، والعراق من الدول التي باتت ضحية الفساد وعلى كافه المستويات[32].

إذ إن آفة الفساد المستشري في اغلب مفاصل الدولة والتي أدت إلى ضياع الكثير من الأموال بطرق مباشرة وغير مباشرة، من دون أن تكون هناك اليه شفافة لمكافحة الفساد والتقليل من أضراره الاقتصادية الخطيرة على مستقبل العراق، الأمر الذي ساعد على زيادة الأزمة المالية [33].

لذلك فإن مكافحة الفساد تمثل اهم السبل لمعالجة الأزمة المالية ، أي إن التخلص من الفساد سوف يساعد على تحقيق التنمية وتحقيق اكبر قدر من الإيرادات المالية لصالح الخزينة العامة للدولة وبالتالي يساعد على معالجة الأزمة المالية[34] .

## المطلب الثالث

## ترشيد الإنفاق

إن معالجة الأزمة المالية تتطلب المزيد من الإصلاحات الأساسية ، اذا ما كان الهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ، ومن هذه الإصلاحات ترشيد الإنفاق في ميادين معينة لتوفير الموارد المالية [35].

---

([31]) المادة (25) من دستور العراق لسنة 2005 النافذ .

([32]) د.عكاب احمد محمد و د. شيماء فارس محمد : دور الشفافية المالية في الحد من الفساد ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الأول للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد ، المنعقد يوم الاثنين المصادف 24 تموز ، 2017 ، ص4.

([33]) د. مفيد ذنون يونس و عدنان دهام احمد : اثر الفساد في النمو الاقتصادي ، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 34 ، ع 109 ، لسنة 2012 ، ص ص 191- 193 ؛ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية : لا فساد كتيب الفساد ،ط1 ، مطابع تكنوبرس ، بيروت ، 2005 ، ص14.

([34]) رحيم حسين العكيلي : الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته ، ص ص 8-9 ، بحث منشور على الشبكة الدولية الأنترنت على الرابط التالي :

www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc

هذا وان ترشيد الإنفاق يجب أن يبدأ أولاً من قمة الهرم ، أي يبدأ من رئاسة السلطات الثلاث بما فيها( رئيس الدولة ، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء الهيئات غير المرتبطة بوزارة ورئيس وأعضاء مجلس النواب) وصولاً إلى السلطات المحلية في المحافظات ، يتحقق ترشيد الإنفاق من خلال تخفيض رواتب ومخصصات وتقاعد هذه الفئات ، ومساواتها بباقي موظفي الدولة إسوةً بدول العالم المتقدم .

## الخاتمة

بعد البحث الطويل في تفاصيل وجزئيات هذه الدراسة والدخول في حيثياتها ، ودراسة المصادر وتحليل المواد القانونية ، نبين هنا اهم ما توصلنا إليه من استنتاجات ، وما يمكننا تقديمه من مقترحات وذلك في فقرتين :

**أولاً : الاستنتاجات**

1- يمر العراق منذ ثلاثة سنوات بأزمة مالية خانقة ، أثقلت كاهل الدولة واصبح من الصعب تخطيها .

2- لقد نتجت الأزمة المالية في العراق من تظافر أسباب كثيرة ، احد اهم هذه الأسباب هو اعتماد العراق بشكل أساسي على إيرادات النفط في تمويل الخزينة العامة للدولة ، اذ تكاد تكون إيرادات النفط المصدر المالي الوحيد في العراق الأمر الذي جعل المالية العامة للدولة تتأثر بالتقلبات التي تحصل في أسعار النفط ، وتحل كارثة الأزمة المالية في حالة انخفاض أسعار النفط .

**3**- كما يعد الوضع الأمني الهش احد الأسباب التي زادت من تداعيات الأزمة المالية في العراق ، فالحرب التي يشنها العراق ضد التنظيمات الإرهابية ما يسمى بـ (الدولة الإسلامية/ داعش) والتي استنزفت أموال ضخمة من العائدات المالية للعراق مما ساعد في تنامي الأزمة المالية ، إذ إن ارتفاع نفقات الدفاع وتكاليف الحرب انعكست سلباً على الخزينة العامة للدولة.

**ثانياً : المقترحات**

**1**- تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الإيرادات العامة ، من خلال بناء سياسة إيراديه متوازنة تبتعد تدريجياً عن الاعتماد على الإيرادات النفطية ، من خلال التركيز على تنمية الإيرادات البديلة لتمويل خزينة الدولة من مصادر الضرائب والرسوم والإيرادات من المؤسسات والقطاعات العامة المختلفة.

**2**- مكافحة الفساد لمعالجة الأزمة المالية ، أي ان التخلص من الفساد سوف يساعد على تحقيق التنمية وتحقيق اكبر قدر من الإيرادات المالية لصالح الخزينة العامة للدولة وبالتالي يساعد على معالجة الأزمة المالية.

**3**- ترشيد الإنفاق من خلال تخفيض رواتب ومخصصات وتقاعد أصحاب الدرجات الخاصة ، ومساواتهم بباقي موظفي الدولة إسوةً بدول العالم المتقدم التي تساوي كبار السياسيين في مع الموظف البسيط ، وتعتمد معيار الكفاءة وسنوات الخدمة .

---

([35]) بالعاطل عياش و نوي سميحة : اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، المنعقد للفترة من 11 -12 مارس 2013 ، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، ص5 .

المصادر

**أولاً: المصادر العربية**

**أ / الكتب**

1- الإمام العلامة ابن منظور: لسان العرب ،المجلد 4، دار الحديث ، القاهرة ،2003.
2- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية : لا فساد كتيب الفساد ،ط1 ، مطابع تكنوبرس ، بيروت ، 2005 .
3- بدر غيلان : دراسة في تنمية الموارد المالية ، مطابع دار الثورة ، بغداد ، بلا سنة نشر .
4- د.حسن لطيف كاظم الزبيدي و د.هيثم عبدالله سلمان و د. عبدالجبار عبود الحلفي و د. احمد عبدالصاحب و د. حيدر الفريجي : النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، ط1 ، 2007.
5- علي عبد محمد سعيد الراوي : الموارد المالية النفطية العربية وإمكانية الاستثمار في الوطن العربي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980.
6- مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث : المعجم الوسيط ، ط 4 ، مطبعة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2004.

**ب/ الرسائل والاطاريح**

1- مروان حسين احمد طه الدباغ : الحماية الجنائية للمنشآت النفطية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، 2015 .

**ج/ البحوث والدراسات**

1- بالعاطل عياش و نوي سميحة : اليات ترشيد الإنفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، المنعقد للفترة من 11 -12 مارس 2013 ، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف
2- حيدر كاظم مهدي : انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 5 ، ع 1، 2015 .
3- د. رمضان صديق : دور السياسة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية مع الإشارة لمصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة المنصورة تحت عنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية ) للفترة من 1-2ابريل 2009 .
4- سكنه جهيه فرج : العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربي للمدة (2003-2014 ) ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الخليجي ، ع26 ، حزيران 2015.
5- د. مصطفى حسني مصطفى : الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة المنصورة تحت عنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية ) للفترة من 1-2ابريل 2009 .

6- د. مفيد ذنون يونس و عدنان دهام احمد : اثر الفساد في النمو الاقتصادي ، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 34 ، ع 109 ، لسنة 2012.

**هـ/ مصادر الأنترنت**

1-رحيم حسين العكيلي : الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته ، ص ص 8-9 ، بحث منشور على الشبكة الدولية الانترنت على الرابط التالي :

wwwnazaha.iq/search_web/trboy/4.do -1

2-د. ميثم لعيبي : الحكومة قادرة على توفير الحد الأدنى من تخصيصات الموازنة ، مقال منشور على الشبكة الدولية الأنترنت على الرابط :

http://economy-news.net/content.php?id=1639 -2

**و/ الدساتير**

1- دستور العراق لسنة 2005 النافذ .

**ثانياً : المصادر الأجنبية**

([1]) Adeel Malik : Diversification of Middle Eastern Econmies is More a Political than an Economic Challenge , The Lebanese Center For Policy Studies , N 19 , March , 2016 , p14 .